

مليار دولار عجز ميزان المعاملات الجارية التركي في فبراير 5.15



أظهرت بيانات من البنك المركزي التركي، الاثنين أن ميزان المعاملات الجارية بالبلاد سجل عجزا في فبراير شباط بلغ 5.15 مليار دولار وهو ما يزيد عن ضعف الرقم المسجل في ذات الشهر من العام الماضي إذ وسعت زيادة تكلفة واردات الطاقة من نطاق العجز.

والقضاء على عجز المعاملات الجارية المزمع في البلاد، الذي سجل 14.9 مليار دولار في 2021، كان من بين الأهداف الأساسية للبرنامج الاقتصادي الجديد للرئيس رجب طيب أردوغان والذي أعطى الأولوية أيضا للنمو والصادرات وفرص العمل وخفض سعر الفائدة.

لكن أزمة أوكرانيا رفعت أسعار النفط والغاز الطبيعي والحبوب مما جعل من الصعب على تركيا الوفاء بذلك الهدف بالنظر إلى أن عائدات السياحة قد تنخفض أيضا هذا العام بسبب تراجع الوافدين من الدولتين اللتين تعدان في العادة من بين أكبر مصادر السياح القادمين لتركيا.

وأظهرت البيانات أن العجز بلغ في أول شهرين من العام 12.14 مليار دولار. وسجل عجز ميزان المعاملات الجارية 2.42 مليار دولار في فبراير شباط 2021.

وتوقع أحدث استطلاع لرويترز أن يبلغ العجز لعام 2022 بأكمله 38.25 مليار دولار في المتوسط.

وأظهرت بيانات المركزي التركي أن العجز المجمع لمدة 12 شهرا بلغ حاليا 21.85 مليار دولار.

حصّة الإيرادات

إلى ذلك، قال مصدر مطلع، الاثنين إن السلطات التركية تدرس زيادة حصّة الإيرادات بالعملة الأجنبية التي يجب على المصدرين أن يبيعوها إلى البنك المركزي لتصل إلى 50 بالمئة من 25 بالمئة حاليا.

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن هويته، أن قرارا نهائيا لم يتم اتخاذه حتى الآن. وقال إن السلطات قد تقرّر عدم تغيير المستوى الحالي أو زيادته بأي قدر بما يصل إلى 50 في المئة.

ويقتصر التكاليف على الإيرادات بالدولار الأمريكي أو اليورو.

وفي يناير/كانون الثاني، ألزمت الحكومة المصدرين ببيع 25 بالمئة من إيراداتهم من العملة الأجنبية إلى البنك المركزي الذي يسعى لتعزيز احتياطياته في أعقاب أزمة للعملة أواخر العام الماضي.

ولم يُكشف عن حجم العملة الأجنبية التي اشتراها البنك المركزي حتى الآن من المصدرين.

وارتفعت الليرة التركية إلى 14.64 مقابل الدولار، بعد تقرير رويترز، من 14.7505 عند الإغلاق يوم الجمعة.

وبلغ إجمالي صادرات تركيا 225 مليار دولار في 2021. وتتوقع الحكومة وخبراء اقتصاديون أن تصل الصادرات إلى 250 مليار دولار هذا العام.

وسجل صافي احتياطيات النقد الأجنبي لدى المركزي التركي مستوى قياسيا منخفضا بلغ 7.55 مليار دولار في يناير كانون الثاني، فيما يرجع بشكل رئيسي إلى سنوات من التدخل في السوق لدعم الليرة. واتجهت الاحتياطيات للارتفاع على مدار الأشهر الثلاثة الماضية.

ولجئ البنك المركزي طلبا في السوق بما لا يقل عن 30 مليار دولار من النقد الأجنبي منذ ديسمبر كانون الأول من خلال احتياطياته، بالإضافة إلى تدخلات مباشرة في السوق في عامي 2019 و2020، عندما باع 128 مليار دولار لدعم الليرة.

(رويترز)